وضعها، عملياً، في معسكر رابين. ولكن هذا لم يمنع سماع أصوات شابة داخل هذه الكتل أعربت عن رأي مخالف للاتجاه العام فيها. فقد طالبت ميكال كوهين، من كتلة «ميشوف» المؤيدة لبيرس، الناطقة سابقاً بلسان الحزب، بازاحة بيرس ورابين، على حدّ سواء، وتأييد مرشح ثالث من الجيل الشاب. كما شاركت كتلة «الاتجاه الجديد» في المطالبة بتشجيع الوجوه الشابة على المشاركة في مسؤوليات الحزب ومناصبه، وذلك بانتخاب طاقم قيادي جديد يكون نصف اعضائه، على الاقل، دون سن الخمسين (**يديعوت احرونوت**، ٢/٧/١٩٩٠). وللتأكيد على جدية المنافسة بين بيرس ورابين، وأهميتها، عمد كل منهما الى تشكيل طاقم انتخابي يتولّى تنظيم حملته الانتخابية داخل مؤسسات الحزب وبين اعضائه، فكان طاقم بيرس الإنتخابي برئاسة نسيم زويلي، مدير عام حركة الموشافيم، في حين ترأس مردخاي (موطي) غور طاقم رابين الانتخابي.

عقد مكتب حزب «العمل» اجتماعاً، بتاريخ ٥/٧/١٩٩٠، للبحث في الطلب الذي تقدّم به رابين بعدم تأخير المنافسة على زعامة الحزب الى موعد يتجاوز نهاية تموز (يوليو) ١٩٩٠. وجاء في اقتراح رابين، «في ضوء قرار اللجنة الدستورية، يقرّر مكتب الحزب التوصية أمام المركز بما يلي:

«١ ـ يجب اجراء انتخابات لا يتجاوز موعدها الاقصى ٣٠/٧/١٩٩٠، من أجل: (أ) انتخاب رئيس للحزب يحتل، في الوقت عينه، المركز الاول على قائمة مرشحي الحزب للكنيست الثالث عشر؛ (ب) انتخاب مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة المقبلة.

«٢ ـ يتولّى سكرتير عام الحزب تحديد اجراءات تقديم المرشحين الى الانتخابات، واجراءات انتخابهم» (**هآرتس**، ٦/٧/١٩٩٠).

عارض معسكر بيرس هذا الاقتراح، مطالباً بتأجيل التنافس الى ما بعد عقد مؤتمر الحزب في منتصف العام المقبل، من اجل اتاحة المجال لأكبر عدد من المرشحين للتنافس ومشاركة الاعضاء الجدد في الحملة الانتخابية أيضاً. وبعد مداولات اتّسمت بطابع التوتّر الشديد، والاتهامات المتبادلة، بين كتلتي بيرس ورابين، تمكّن سكرتير عام الحزب، ميخا حريش، من التوصّل الى قرار تسوية يقضي بدعوة مركز الحزب الى الانعقاد في ٢٢/٧/١٩٩٠، من اجل اتخاذ قرار بشأن المنافسة بين الرجلين وتحديد موعد لذلك (**دافار**، ٦/٧/١٩٩٠). ووافق كل من بيرس ورابين على جدول اعمال جلسة مركز الحزب الذي تضمّن البنود التالية:

١ ـ الاقتراع على السير في عملية انتخاب رئيس الحزب، وموعد ذلك الاقتراع.

٢ ـ تحديد موعد انتخاب مرشح لرئاسة الحكومة في الكنيست المقبل.

٣ ـ البحث في الحاجة الى تغيير دستور الحزب، في ما يتعلق بالهيئة التي ستنتخب رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة؛ أي ما اذا كان المطلوب نقل عملية الانتخاب من مركز الحزب الى المؤتمر العام، او اتباع اسلوب الانتخابات الاولية «primaries» (**معاريف**، ٦/٧/١٩٩٠).

وفيما اعتبر رابين هذا القرار مرضياً، تابع بيرس، المتمرس العتيق في المناورات والترتيبات التنظيمية، سعيه الى تأجيل المنافسة على زعامة الحزب وانتخاب مرشحه لرئاسة الحكومة المقبلة، حيث لجأ الى التنسيق مع عدد من شخصيات الحزب لتقديم ترشيحها الى منصب رئاسة الحزب، وبالتالي الحاجة الى تأجيل موعد الانتخابات حتى يتسنّى لهذه الشخصيات القيام بحملتها الانتخابية بين صفوف اعضاء الحزب. فقد أعلن موشي شاحل، في ٨/٧/١٩٩٠، عن عزمه على ترشيح نفسه لرئاسة حزب العمل؛ وانضمّ اليه عضو الكنيست جاد يعقوبي وأورا نمير، وطالبوا، جميعاً، بتأجيل المعركة الانتخابية لبضعة شهور، لكي يتمكّنوا من المشاركة في التنافس على زعامة الحزب (**هآرتس**، ٩/٧/١٩٩٠).

صراع شخصي أم عقائدي؟

مع احتدام معركة التنافس على زعامة حزب العمل، تلاحقت استطلاعات الراي العام لتحديد شعبية كل من المرشحين لزعامة الحزب، فأضفت المزيد من الطابع الشخصي على هذه المعركة الحزبية، وكانت أجريت بين أعضاء مركز حزب «العمل»، خلال حزيران (يونيو)، اختبارات عدة لتفحّص مكانة المرشحين لزعامة الحزب،